الأمم المتحدة S/PV.7497



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٩٧

الأربعاء، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد فان مكولي	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غيمولييكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

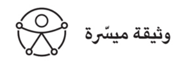
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1523555 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أرحب ترحيبا حارا برئاستكم لجلسة اليوم.

بعد أكثر من أربع سنوات من المجازر، أصبح الصراع السوري رمزا مخزيا لانقسامات وفشل المجتمع الدولي. وأشعر بخيبة أمل عميقة جراء عدم تنفيذ أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا، سواء تلك التي تهدف إلى إنهاء العنف أو تخفيف المعاناة الإنسانية أو مكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب.

تشكل سوريا أكبر أزمة إنسانية في العالم، وقد استمع المجلس أمس لتفاصيل مروعة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية (انظر S/PV.7493). فقد قتل ربع مليون سوري على الأقل. وأجبر ما يقرب من نصف سكان البلد، أي ١٢ مليون رجل وامرأة وطفل، على الفرار من بيوتهم. ونظرا للنزوح الجماعي عبر الحدود، تستضيف تركيا ولبنان والأردن والعراق، عددا متزايدا من اللاجئين، وتقوم أعداد متزايدة من السوريين برحلات يائسة عبر البحر الأبيض المتوسط في ما يسمى بقوارب الموت.

وتحدث الجرائم البشعة الآن على مدار الساعة تقريبا، تذكيها انعدام المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت على مدى السنوات الأربع الماضية، وخلال عقود من القمع. لقد تعرض الشعب السوري لهجمات بالأسلحة الكيميائية التي ينبغي أن تكون أسلحة تنتمي إلى الماضي، ولأسلحة القتل العشوائي الجديدة كالقنابل المتفجرة ومدافع جهنم. وقد أدى الصراع إلى ظهور جماعات إرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، وأذكى الطائفية والتطرف في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولا يزال الحجم الهائل والمتزايد لاحتياجات الناس يتجاوز التمويل المخصص للأنشطة الإنسانية. وتشكل الحالة تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، وينبغي أن تدفعنا جميعا إلى النظر في ما يمكننا القيام به لوضع حد للمجزرة وتحمل مسؤولياتنا.

وفي هذا السياق، في ٢٨ آذار/مارس، أصدرت تعليماتي لمبعوثي الخاص إلى سوريا، السيد ستيفان دي ميستورا، لتكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية للصراع. وطلبت منه على وجه التحديد، أن يعمل على تفعيل بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). لقد أيد مجلس الأمن بالإجماع بيان جنيف في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣). وتتضمن الوثيقة المبادئ، والمبادئ التوجيهية لإنهاء أعمال العنف وإطلاق عملية سياسية بقيادة سورية تؤدي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ويبقى البيان الأساس الوحيد المتفق عليه دوليا للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع السوري، ويمثل الأساس لمبادرات حديثة مثل عمليتي القاهرة وموسكو.

وسيقوم السيد دي ميستورا بإطلاع المجلس اليوم على مشاوراته. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية. أولا، وصفه لحالة الأزمة السورية يلخص ما سمعناه من مجموعة شاملة وتمثيلية لأصحاب المصلحة السوريين وغير السوريين.

ثانيا، وسط نقاط الخلاف الواضحة، ثمة نقاط توافق يمكن بناء عملية سياسية ذات مصداقية عليها. ويساور السوريين

والأطراف الفاعلة الخارجية على حد سواء شعور بالقلق بشأن الحدود التي بلغها الصراع الآن. ولا أحد يريد أن يخاطر بفوضى انتقال غير منضبط في دمشق. ويرفض الجميع احتمال وجود سوريا مقسمة على أسس طائفية في المستقبل. وحذر العديد من السوريين الذين تحدثنا إليهم من أن البلد يدخل دورة من التشرذم والتطرف، سيكون من الصعب الخروج منها. وأعرب محاورونا السوريون أيضا عن أسفهم، لحشر بلدهم في حرب إقليمية بالوكالة ليس في وسع السوريين وضع حد لها بمفردهم. وأشاروا كلهم تقريبا إلى الحاجة الملحة لأن يتحرك المجتمع الدولي الآن، إذا أردنا إنقاذ ما تبقى من سوريا والحفاظ عليه.

ومع استمرار تدهور الحالة، يتوقع السوريون تراجع احتمالات التوصل إلى حل سياسي أيضا.

ثالثا، يتشاطر السوريون الذين تكلمنا معهم الكثير من هذه التطلعات. فهم راغبون في حماية سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، فضلا عن تقرير مستقبلهم بمنأى عن أي تدخل الخارجي، وفي رأيهم أن من المستحيل العودة إلى الماضي. ويرفضون في الوقت ذاته الإرهاب والتطرف العنيف، ويؤيدون بناء مجتمع غير طائفي متعدد الأديان وشامل للجميع. ويتوقون أيضا إلى بناء سوريا ديمقراطية حقا على أساس من حقوق الإنسان وسيادة القانون.

رابعا وأخيرا، لقد بينت المشاورات أن العقبة الرئيسية أمام العملية السياسية لا تزال تكمن في مسألة تشكيل هيئة للحكم الانتقالي تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وقادرة على تهيئة بيئة مواتية وتوفر السلامة للجميع خلال المرحلة الانتقالية.

وفي حين يمثّل إنشاء هيئة كهذه أولوية قصوى بالنسبة للمعارضة، أبلغتنا الحكومة السورية بأن تلك الهيئة ستكون غير دستورية.

وعلى الرغم من صعوبة هذه العقبات والخلافات، لا يزال التغلب عليها ممكنا. وعليه، سيقدّم السيد دي ميستورا اقتراحا يدعو إلى إطلاق عملية سياسية ترمي إلى تمكين السوريين من التفاوض على اتفاق إطاري بشأن كيفية تنفيذ جميع الجوانب الواردة في بيان جنيف. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المفاوضات التحضيرية في التوصل إلى اتفاق فيما بين السوريين على عناصر بيان جنيف، بما في ذلك مسألة هيئة الإدارة الانتقالية، فضلا عن مكافحة الإرهاب على نحو فعال. وإنني على أهبة الاستعداد لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتأييد أي توصيات أو اتفاق قد تتوصل إليه هذه العملية السياسية التي يتولى قيادتها السوريون أنفسهم.

ولا ريب أن الوضع الراهن في سوريا غير مقبول. ويرى البعض أنه يجب علينا أن ننتظر حتى يزول هذا الكابوس، وإلى حين توفر ظروف إقليمية ودولية أكثر ملاءمة. غير أن ذلك سيكون لا أخلاقيا وغير مسؤول في ذات الوقت. ويجب ألا ندفع الشعب السوري إلى مستوى أعمق من اليأس، ويجب ألا ندفع المنطقة إلى مزيد من الاضطراب الذي لا نهاية له. وفي هذا الصدد، فقد طلبت إلى مجلس الأمن اليوم أن يؤيد توصيات السيد دي ميستورا، وأن يواصل العمل مع الأطراف السورية لإقناعها بالمشاركة بصورة بناءة في هذه العملية. وبالقدر نفسه من الأهمية، يتحمل المجلس المسؤولية عن دعم العملية السياسية والعمل للحيلولة دون تصعيد النزاع. ويجب أن نكفل فعالية وجدوى هذه المفاوضات التحضيرية، وألا تُستغل بدافع من نوايا خبيثة كما لو كانت إذنا بمواصلة في القتل.

وأحث مجلس الأمن والبلدان المجاورة والإقليمية لسوريا التي تدعم الأطراف السوريين على وقف جميع تدفقات الأسلحة والمقاتلين الأجانب إلى البلد. وفي حين لا تزال المسؤولية الرئيسية عن إنهاء سفك الدماء تقع على عاتق الأطراف السورية، وخصوصا الرئيس بشار الأسد، فإن هناك الكثير الذي تستطيع المنطقة والمجتمع الدولي القيام به لإخماد هذه النار. ويجب علينا أيضا الاستفادة من الزخم السياسي

الناشئ عن الاتفاق النووي المبرم بين إيران والبلدان الخمسة زائدا واحدا. ومن شأن الوحدة التي حققها ذلك الاتفاق أن تساعد على تحديد الطريق نحو تسوية النزاع في سوريا، فضلا عن تحقيق المزيد من الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الوقت الراهن، فإن أكبر عقبة أمام إنهاء الحرب السورية تتمثل في المفهوم القائل بإمكانية الفوز بها عسكريا. وفي واقع الأمر فإن عجزنا عن العمل بصوت موحد هو الذي يؤدي لاستدامة هذا الوهم الضار، ويجعل الأطراف السورية تزعم أن هناك بديلا آخر لطاولة المفاوضات المقبلة.

ويحدد اليوم السيد دي ميستورا وشخصي، الطريق قدما نحو التوصل إلى حل سياسي نحسب جميعا أننا نؤيده. وأهيب بالمجلس تأييد هذا الاقتراح تماما. وما لم يفعل ذلك، فإن العالم يتوقع من هذه الهيئة أن تقدم بديلا آخر قابلا للتطبيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تمهيده القوي والداعم لهذه المناقشة.

إن جسامة المعاناة الإنسانية التي وصفها الأمين العام للتو، كما وصفها بالأمس زميلنا الوكيل الأمين العام، أوبراين، هي التي تلزمنا بالسعي إلى إمكانية التوصل إلى حل سياسي مهما بدا بعيدا، على الرغم من المنطق القائم – كما استمعنا للأسف – على إمكانية تحقيق نصر عسكري، وهو أمر مستحيل تماما، وإن استمر القصف بالبراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة العشوائية التي ما تزال تفتك بالمدنيين السوريين.

وفي ٥ أيار/مايو، شرعنا في مشاورات جنيف بناء على تعليمات من الأمين العام. وهذا شكل جديد لتجنب حصر أنفسنا في مؤتمر لا طائل منه في نهاية المطاف. وهي عبارة عن مجموعة منظمة ومنفصلة من المناقشات مع الجهات الفاعلة السورية وغير السورية ترمي إلى اختبار مدى جدية أي رغبة أو استعداد لتضييق الفجوة في تفسير المبادئ الواردة في بيان جنيف – الذي لا يزال ولنكن صريحين في ذلك، الإطار الوحيد للتسوية المعترف به دوليا – وإن كان لا يزال ملتبسا في بعض أجزائه.

لقد كشفت المشاورات التي أُجريت مع ٢١٦ من الأفراد السوريين وغير السوريين في جنيف وغيرها من عواصم الدول، عن شعور مشترك بإلحاح الحالة، وخاصة بالنظر إلى المكاسب التي حققها مؤخرا تنظيم داعش وجبهة النصرة، إلى جانب الحديث عن تجزئة البلد بحكم الأمر الواقع وانتشار التطرف والنزعة الطائفية. وبالتالي، فقد ازدادت الدعوة إلى الحاجة إلى انتقال سياسي تدريجي منظم وخاضع للمراقبة تفاديا لتكرار ما لا يرغب فيه أحد في هذا المجلس: المشاكل التي حدثت في ليبيا وفي العراق.

وأكدت المشاورات مرة أخرى أيضا، أن معظم السوريين والجهات الفاعلة الدولية في اتفاق على ما ينبغي أن تكون عليه سوريا في المستقبل بوجه عام، فضلا عن الاتفاق على أهمية مضمون بيان جنيف والمبادئ الواردة فيه، علما بأ،ه قد صدر قبل ثلاث سنوات غير أن لا يزال صالحا. ويشدد جميع السوريين – وهم شعب فخور جدا ببلده – على رؤيتهم لدولة موحدة مستقلة ذات سيادة، غير طائفية، متعددة الأديان وشاملة للجميع، فضلا عن سلامتها الإقليمية. ويرغب السوريون أيضا في الحفاظ على مؤسسات الدولة، كالوزارات مع ضرورة إصلاحها. وكما رأينا في العراق، فقد كانت هذه أكبر مشكلة واجهناها بسبب الغياب المفاجئ للكثير من المؤسسات في وقت التغيير – بما في ذلك في القطاعات السياسية والأمنية والقضائية بقيادة من بوسعهم إكساب تلك المؤسسات ثقة الجمهور.

ومع ذلك لا يزال الخلاف قائما – على النحو الذي بيّنه الأمين العام بوضوح تام – بشأن كيفية بلوغ ذلك الهدف الذي

يستند جزء كبير منه إلى آراء متباينة. ويتمثل أحدها في الأسباب الجذرية للتراع وما ينشأ عنها من أولويات. ثم هناك الخوف من أن ترفرف الأعلام السوداء في سماء دمشق، وهو شعور يدفع الكثيرين إلى إعادة تقييم مواقفهم الأولية السابقة. ومع ذلك لا يزال الكثير يرى ضرورة أن يكون التراع متعلقا بنداءات الربيع العربي بالتغيير. وهناك تسليم لا جدال فيه بأن مكافحة الإرهاب باتت الآن أولوية أكيدة. بيد أن هناك الكثيرين – سواء كانوا سوريين أم دولا أعضاء – يرون ضرورة وجود حكومة جديدة ذات مصداقية من شأنها أن تمكنهم من المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب إن كان لها أن تكون فعالة.

وفي حين توجد أرضية مشتركة، إلا أن مسألة نقل السلطة التنفيذية إلى هيئة انتقالية – ولنكن صادقين مع أنفسنا – لا تزال العنصر الأكثر استقطاباً في البيان. وبالنسبة للبعض، هذا يعني أن هيئة الحكم الانتقالية أداة لتسليم السلطة. وترفض بعض جماعات المعارضة السياسية والمسلحة عموماً أي مفهوم لتقاسم السلطة مع الحكومة الحالية في دمشق. وقد قبلت الحكومة السورية، من الناحية النظرية، مناقشة هيئة الحكم الانتقالية في مؤتمر جنيف الثاني، ولكنها ما زالت ترفض المفهوم باعتباره غير دستوري.

ولا يزال مفهوماً على نطاق واسع أن الحل، أياً كان، ينبغي أن يكفل جدوى أي انتقال واللارجعة فيه، في عملية مقبولة على نطاق واسع، ودون إحداث هزّة مفاجئة أو صدمة أو أذى أو كارثة على المنظومة في سورية. لا يسعنا أن نتحمّل ذلك. وينبغي أن يشمل أيضاً ضمانات للطوائف السورية، وللعديد من الأقليات التي تعرضت للتهديد وللجهات الإقليمية المعنية. وينبغي أيضاً أن يشمل ضمانات بإشراك الشعب السوري، ولا سيما النساء، في عملية اتخاذ القرار. وفي مشاوراتنا بجنيف، اجتمعنا مع نساء سوريات متميزات قدمن أقوى المفاهيم والتحليلات التي استمعنا إليها حتى الآن.

وللأسف، لا يوجد توافق في الآراء بعد بشأن سبيل المضي قدماً بشأن البيان أو حتى تفاوضٌ ذو صيغة رسمية. ولو كان هناك أي من ذلك، لما كنا نناقشه في إطار المجلس؛ بل لكنّا نعمل على المفاوضات. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى المأساة العميقة والآخذة في التعمّق، هنالك التزام من الأمم المتحدة ومنا جميعاً بإبقاء المسألة حية وعدم ادخار أي جهد. ويجب أيضاً أن نكون متسقين مع المحادثات والمناقشات الجادة الجارية – التي نستمع إليها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها – والتي قد تتطلب مزيداً من الوقت وأن يجري ربطها بالتطورات التي أشار إليها الأمين العام للتو. وبالتالي فقد حاولنا وضع توصيات تسترشد بالتحليلات والآراء التي جرى تشاطرها معنا خلال المشاورات. وهذه هي المرة الأولى، بالمناسبة، التي تتاح فيها للشعب السوري، كما قالوا لنا، إمكانية استشارته بصورة متعمقة ومكثّفة. وفي نهاية المطاف، نحن نسأل دائماً: هل هي بقيادة سورية ومشاركة من السوريين؟ حسناً، لقد كانت هذه فرصة لمعرفة ذلك. إن توصياتنا قائمة على الحاجة إلى توافق في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي والعمل المستمر بشأن سبل المضي قدماً.

وفي استجابة إلى تعليمات الأمين العام بأنه ينبغي لنا أن نسعى إلى وضع بيان جنيف موضع التنفيذ، أجريت وفريقي مشاورات على نطاق واسع، في الداخل والخارج، للتحقق مما إذا كانت هناك كتلة حرجة للعمل المشترك. وفي النهاية، حاولنا أن نتصور من الناحية التقنية تنفيذ بيان جنيف بجميع جوانبه، بما في ذلك هيئة الحكم الانتقالية. لقد توصلنا إلى صيغة مفصلة لمراحل تنفيذ بيان جنيف، بحيث لا يكون هناك أعذار عند التوصل إلى توافق آراء سياسي، بما في ذلك بشأن هيئة الحكم الانتقالية، التي يمكن أن تتولى مهام الحكومة؛ وقد ورد في بيان جنيف تعريف للموافقة المتبادلة؛ ولوظائف مجلس عسكري ومؤتمر سوري للحوار الوطني في صيغة دستورية، بالاقتران مع تدابير لبناء الثقة.

وصيغتنا تحمل تفسيراً مباشراً لتنفيذ البيان. ومن دواعي الأسف أن المشاورات أكدت أيضاً أن التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن سيكون صعباً في السياق السوري الحالي. وفي الواقع، حثنا العديد أيضاً على ألا نعقد مؤتمر جنيف الثالث لأننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد. لكننا لا يمكن أن نسمح للحالة في سورية أن تواصل الانجراف. ولهذا السبب، بناء على مناشدةٍ وحثٍ من الأمين العام، نحتاج إلى المضي في اتجاه يجتمع السوريون فيه معاً من أجل وقف العنف والانطلاق في طريق لا رجعة فيه نحو تحقيق عملية انتقالية سياسية حقيقية.

وهذا يؤدي بنا إلى التوصيات الرئيسية. إن مشاورات جنيف جعلت السوريين يبدأون الحوار معاً مرة أخرى – بصورة غير مباشرة في بعض الأحيان من خلالنا، ولكنهم تحاوروا. إن ما أقترحه اليوم هو في الواقع تعميق – وسبر غور تلك المسائل الواردة في بيان جنيف التي تتسم بأنها غير مثيرة للجدل الشديد وتحليل تلك التي يمكن أن تكون مثيرة للجدل.

وأعتزم الآن أن أدعو السوريين إلى مناقشات مواضيعية موازية من خلال فريق عامل بين السوريين، يعالج الجوانب الرئيسية لبيان جنيف على النحو المحدد من قبلهم في المرحلة الأولى من المشاورات، التي ستتضمن كفالة السلامة والحماية للجميع، وإنهاء عمليات الحصار واستكشاف تحديد الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك، وضمان الوصول إلى الخدمات الطبية والإفراج عن المحتجزين. وستعالج المرحلة الثانية المسائل السياسية والدستورية، بما في ذلك المبادئ الأساسية، وهيئة الحكم الانتقالية والانتخابات. وستُعنى المرحلة الثالثة بالمسائل العسكرية والأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب بطريقة فعالة وشاملة ووقف إطلاق النار والإدماج. وسوف تشمل المرحلة الرابعة المؤسسات العامة والبناء والتنمية، الأمر الذي يعني، كما قلنا، أنه ينبغي لنا أن نحاول تجنب ما حدث في العراق وفي أماكن أخرى عندما اختفت المؤسسات فجأة ودخل البلد في صعوبات كبرى. يجب أن تواصل تلك المؤسسات تقديم الخدمات العامة تحت قيادة عليا مقبولة من الجميع، وتعمل بما يتفق مع مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ونعتقد أن الفريقين العاملين سيبدآن بتوليد حركة نحو وثيقة إطارية يملكها السوريون بشأن تنفيذ بيان جنيف، ويمكن لهذه الجهود الاستفادة من الاجتماعات المفيدة جداً التي عقدت في موسكو، والقاهرة، وباريس، بل وأستانا مؤخرا، والعديد من مبادرات المسار الثاني. ينبغي أن تقود الجهود لجنة توجيهية، وينبغي أن تنص الوثيقة الإطارية أيضاً على فكرة لهيئة الحكم الانتقالية، وعملية لإجراء الحوار الوطني وما إلى ذلك. وسوف تتطلب مثل هذه المبادرة الدولية دعماً من فريق اتصال، وسنتطرق إلى ذلك في الوقت المناسب. وفي جميع هذه المسائل، سأطلب دعم المجلس، وكما قال الأمين العام، وسأكون على استعداد لتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس وإلى الأمين العام عن التقدم أو التحديات التي من المؤكد أننا سنواجهها.

لقد قطعت المشاورات شوطاً نحو تحديد الأرضية المشتركة القائمة. كما أنها لا تزال واعدة بأن مجموعة من المفاوضات المبنية على صيغة محددة يمكن أن تعقد بعد التمهيد لها، إذا توافرت الإرادة السياسية. كانت مشاورات جنيف واضحة ومفهومة بشأن الخطر المحدق الناجم عن عدم اتخاذ إجراءات الآن، بما في ذلك زيادة مخاطر حدوث صراع متعدد الأجيال يقلل، مع مرور كل شهر، من احتمالات استعادة سورية كدولة موحدة، ناهيكم عن صعوبة إقامةعملية سياسية.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم، وهو ما يظهر التزاماً قوياً بالمسألة المعروضة علينا، وإنني أشكر الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل في مهمتنا الشاقة لكنها ضرورية.

إنني بالطبع على استعداد للدخول في مزيد من التفاصيل في اجتماع منفصل في وقت لاحق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.